E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1994/L.13
16 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤
البند ٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها

مسائل حقوق الإنسان

مقتطف من تقرير لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن أعمال دورتها العاشرة المعقودة في الفترة من ٢ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤

* E/1994/100.

010794 010794 94-25442

أولا - القرارات التي اعتمدتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها العاشرة

صحيفة الوقائع

١ - تشير اللجنة الى طلبها قبل سنتين بأن يجري على نطاق واسع تنقيح صحيفة الوقائق التي يصدرها مركز حقوق الإنسان بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن يعاد إصدارها على وجه السرعة. وقد ووفق على هذا الطلب في ذلك الوقت ولكن لم يتخذ بعد أي إجراء. ونظرا لحاجة اللجنة الماسة لتوفير نص تفسيري عام لمن لديهم اهتمام بالحصول على معلومات عن العهد وعن عمل اللجنة، يطلب الى مركز حقوق الإنسان أن يعطى هذا المشروع أعلى أولوية ممكنة بهدف توفير مشروع للجنة عندما يحين موعد دورتها الحادية عشرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

القمة الاجتماعية

٢ - تود اللجنة أن تؤكد أنها تولي أهمية عظيمة للأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المزمع عقده في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ وللنتائج التي سيتمخض عنها. وقد عقدت اللجنة في دورتها التاسعة مناقشات مفيدة جدا مع منسق مؤتمر القمة كما تمت دعوة رئيس اللجنة خلال انعقاد دورتها العاشرة لمخاطبة الاجتماع المشترك بين الوكالات الذي عقد في جنيف لاستعراض المشروع الأول للإعلان وبرنامج العمل اللذين سيعتمدهما مؤتمر القمة.

٣ - ونظرا للروابط الوثيقة جدا بين جدول أعمال مؤتمر القمة ومسؤوليات اللجنة، تقرر اللجنة إيفاد مقررها لتمثيلها في اجتماع اللجنة التحضيرية الثاني المزمع عقده في نيويورك في آب/اغسطس ١٩٩٤. وتطلب اللجنة الى مقررها أن يلفت انتباه المشاركين في دورة اللجنة التحضيرية الى أهمية العهد والأدوار المحتملة التي يمكن للجنة أن تلعبها في متابعة مؤتمر القمة.

المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

٤ - تلاحظ اللجنة أن المؤتمر الرابع المعني بالمرأة سيعقد في بكين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ونظرا الى أن تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية له أهمية أساسية في النهوض الفعال بمركز المرأة، تقرر اللجنة متابعة الأعمال التحضيرية للمؤتمر بعناية بالغة. ولهذا السبب تطلب اللجنة الى الأمانة العامة أن توفر لها في دورتها الحادية عشرة ورقة توجز التطورات الحالية في مجال الأعمال التحضيرية للمؤتمر مع إيلاء اهتمام خاص لدور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتقرر اللجنة أن تعتمد ورقة موقف في تلك الدورة تتعلق بالمؤتمر، وأن يمثلها في المؤتمر نفسه عضو يتم ترشيحه في دورتها الحادية عشرة.

نشر تقارير اللجنة

٥ - تلاحظ اللجنة بأسف أن تقرير دورتها الثامنة التي عقدت في أيار/مايو ١٩٩٣ ودورتها التاسعة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لم يتوفر لها حتى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤. وتفهم اللجنة أن هذا التأخير جاء نتيجة للافتراض بأنه ليس هناك من حاجة لنشر التقرير حتى يطلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتلاحظ اللجنة أن هذا التأخير سبَّب مصاعب كبيرة للحكومات، والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية وجهات أخرى، وبخاصة على المستوى الوطني، وكلها جهات يشكل التقرير بالنسبة لها الطريقة العملية الوحيدة للاطلاع على أعمال اللجنة. ولذلك تطلب اللجنة أن يُبذل كل جهد لنشر تقرير اللجنة السنوي في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء الدورة المعنية وألا يتأخر النشر لستة أشهر بسبب موعد انعقاد الدورة السنوية للمجلس.

الأتعاب

٦ - تلاحظ اللجنة أن الجمعية العامة لم تتخذ بعد إجراء بشأن المقرر الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المقرر ٢٩٧/١٩٩٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣) الذي يقضي بأن يمنح أعضاء اللجنة، أسوة بنظرائهم في الهيئات التعاهدية الأخرى) أتعابا مقابل عملهم. ورغم أن اللجنة قد أخطرت بأن هذا الأمر قد يعود جزئيا الى أن الأمانة العامة تجري استعراضا عاما لمسألة دفع الأتعاب، تود اللجنة أن تشير الى أن طلبها باتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة يعود الى سنوات عدة وتحث على أن يمنح الاهتمام لهذه المسألة في أسرع وقت ممكن.

التنسيق مع مجلس أوروبا ولجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية

٧ - أجرت اللجنة مناقشة مفيدة جدا مع ممثل للجنة الخبراء المستقلين المنشأة عملا بالميثاق الاجتماعي الأوروبي لمجلس أوروبا. وتلاحظ اللجنة أن المشاكل والتحديات التي تواجهها تشابه لدرجة كبيرة جدا تلك التي تواجه لجنة الخبراء المستقلين ولجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية. وتعتقد اللجنة أنه إذا تيسر عقد اجتماع لممثلين للهيئات الثلاث فسيكون لهذا الاجتماع قيمة عظيمة ليس فيما يتعلق بالتنوير المتبادل فحسب ولكن أيضا لزيادة التنسيق وللحصول على صورة عامة أفضل فيما يتصل بالطلبات الملقاة على عاتق الدول والجهات الأخرى المعنية. وتطلب اللجنة الى منظمة العمل الدولية النظر في أمر استضافة مثل هذا الاجتماع في وقت يناسب جميع الأطراف ومن الأفضل أن يتم ذلك قبل أو بعد اجتماع للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على افتراض أن كل منظمة من المنظمات المعنية ستتحمل تكاليف سفر ونفقات خبرائها المشاركين في الاجتماع.

الخدمات الاستشارية

٨ - تعبر اللجنة عن شكرها للأمانة العامة لتزويد اللجنة، حسب طلبها، بورقة عن العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوفير الخدمات الاستشارية والتعاون التقني للدول. ونظرا للتأخير في استلام هذه الورقة وأهمية توفرها باللغات ذات الصلة، تقرر اللجنة إرجاء النظر في هذه المسألة الى دورتها الحادية عشرة. وستنظر اللجنة في المسألة مرة أخرى في ذلك الوقت بهدف اعتماد موقف رسمي

من القضايا المثارة في الورقة وربما توفير قائمة توضح أنواع المشاريع التي ترى اللجنة أنه من الممكن الاضطلاع بها بشكل مفيد للغاية من أجل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

البروتوكول الاختياري

٩ - تؤكد اللجنة الأهمية التي توليها لإعداد بروتوكول اختياري للعهد واعتماده وتقرر مواصلة عملها المتعلق بهذه المسألة في دورتها الحادية عشرة على أساس ورقة منقحة يقدمها السيد فيليب الستون قبل انعقاد تلك الدورة.

يوم المناقشة العامة

١٠ - تقرر اللجنة عقد يوم للمناقشة العامة في دورتها الثانية عشرة (في يوم الإثنين من الأسبوع الثالث) عن المسائل العامة المتعلقة بتفسير وتطبيق التزامات الدول الأطراف المعترف بها في الميثاق.

خدمات الأمانة

١١ - تشير اللجنة الى أنها ظلت تطلب، لسنوات عدة، من الأمين العام زياة نطاق الخدمات التي يوفرها لها مركز حقوق الإنسان، وهي طلبات لم تحظ بالاستجابة الى الآن. إن اللجنة تواصل تأدية مهامها بمساعدة فني واحد فقط - هو أمين اللجنة - أيضا يقوم بتأدية واجبات لهيئات تعاهدية أخرى. ولا توفر للجنة خبرة محددة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٢ - ونظرا للمسؤولية الفريدة التي تقع على عاتق اللجنة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللطابع الخاص الذي تتسم به هذه المسائل من حيث تشابكها ونطاقها، ولعبء العمل الكبير الذي تتحمله اللجنة فيما يتعلق بفحص التقارير، وصياغة التعليقات العامة، والتحضير لأيام المناقشة العامة، ونطاق واسع من المسائل الأخرى التي تحيلها لجنة حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة الأخرى الى اللجنة، تطلب اللجنة على وجه السرعة من الأمين العام تزويدها بخدمات خبير في هذا المجال على أساس التفرغ، بالإضافة الى أمين اللجنة.

التعليقات العامة

١٣ - تقرر اللجنة أن تولي أعلى أولوية في دورتها الحادية عشرة للنظر في مشروع التعليقات العامة بشأن الأشخاص الذين يعانون من حالات عجز وبشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمسنين واعتماده. وتطلب اللجنة الى السيدة خيمنيز بوتراغوينو أن توفر لها، على أساس المشاورات التي جرت في دورتها العاشرة، مشروعا منقحا لتعليق عام بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمسنين للنظر فيه في الدورة الحادية عشرة.

ثانيا - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

بيان لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أيار/مايو ١٩٩٤

١٤ - سيعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. وسيأتي هذا المؤتمر في أعقاب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والمزمع عقده في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وسيسبق المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المزمع عقده في بكين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المزمع عقده في اسطنبول في سنة ١٩٩٦. وفي جميع هذه السياقات، تظل مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ذات أهمية كبيرة، ولكن صلة المسألة بالقمة الاجتماعية هي الصلة ذات الأهمية الأساسية.

١٥ - إن نسبة كبيرة من المسائل المدرجة في جدول أعمال القمة الاجتماعية تدخل بشكل واضح في إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعترف بها بشكل عام في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨ وبشكل أكثر تحديدا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦. والتحديات التي تواجه القمة ذات طابع معياري وإجرائي في ذات الوقت، وينطوي البعد المعياري على تحديد وصياغة "المبادئ، والأهداف، ومنطلقات السياسة العامة والتحديات المشتركة" لسياسة التنمية الاجتماعية على كل المستويات، وينطوي البعد الإجرائي على مسائل "التنفيذ والمتابعة".

١٦ - وصلة العهد بكل من هذين البعدين صلة فورية ومباشرة. وسوف يؤدي إهمالها الى آثار سلبية لها شأنها من زاوية النظام الدولي لحقوق الإنسان وزاوية النهج الذي بدأ يبرز تجاه التنمية الاجتماعية. واستبعاد العهد أو تهميشه سيكون بمثابة مؤشر على استمرار الفصل بين حقوق الإنسان وقضايا التنمية الاجتماعية، الأمر الذي يتعارض تماما مع الحاجة التي تم التسليم بها كثيرا لنهج متكامل. وبنفس القدر، سيتسبب إهمال آلية التنفيذ والرصد التي أنشئت في إطار العهد في انتشار نهج غير فعالة للتنفيذ وذلك على حساب العمل نحو كفالة فعالية النهج القائمة فعلا.

١٧ - وقد ناقشت الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة نُهجا متعددة والمحتوى المحتمل لمشروع إعلان ومشروع برنامج عمل. ويشار في قائمة "العناصر المذكورة لإدراجها في مشروع الإعلان"، المرفقة بتقرير الدورة الأولى، الى كل الأهداف تقريبا المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن ليست هناك إشارة أبدا الى العهد نفسه وتوصف معظم الأهداف لا باعتبارها حقوقا للإنسان وإنما مجرد أهداف أو مبادئ. وأحد الأمثلة ذات الصلة، من بين أمثلة كثيرة يمكن سوقها،

هو الإشارة في القائمة الى "المفهوم الجديد للأمن البشري"، والذي على أساسه "ينبغي منح الأولوية للأمن الشخصي للأفراد والجماعات الذي يستند الى ما يكفي من الدخل والتعليم والصحة والمأوى". وتحث نفس الفقرة على وجوب "اعتبار التنمية الاجتماعية حقا ..." ولكن ليس هناك إشارة الى أن هناك تسليما فعلا بأن التنمية البشرية حق من حقوق الإنسان أو الى أن كل واحد من مكونات هذا "المفهوم الجديد" قد تم الاعتراف به منذ زمن طويل في العهد كحق من حقوق الإنسان.

١٨ - وقد تضافرت عوامل للطعن في كثير من الافتراضات التي كان ينطلق منها في السابق صناع السياسة الاجتماعية، ومن هذه العوامل تقلص الدور الذي تلعبه الدولة في عدد كبير من المجتمعات، والتركيز المتزايد على سياسات رفع القيود، والتحول الى القطاع الخاص، وإضفاء الطابع العالمي على جزء يتزايد باستمرار من الاقتصادات الوطنية. والواقع أنه أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الكثير من النهج المحددة للسياسة التي اعتمدها المجتمع الدولي في السنوات الـ ٣٠ الماضية أو نحو ذلك صارت محل تساؤل نتيجة لهذه التغييرات، بل أصبحت بالية أو غير صالحة في بعض الحالات. ولهذا السبب يصبح من الضروري جدا في هذا الوقت بالذات الذي يشهد تغيرا سريعا لا يمكن التنبؤ به في اقتصاد يتسم بالعالمية بشكل حقيقي إعادة تأكيد القيم الأساسية للعدالة الاجتماعية التي يجب أن يسترشد بها مقررو السياسة على كل المستويات. وقد تم التسليم بوضوح بهذا الأمر في الولاية التي منحت لمؤتمر القمة وفي المساهمات التي قدمها المشاركون الرئيسيون.

١٩ - وهكذا تصبح المسألة الأولى المطروحة على مؤتمر القمة هي تحديد تلك القيم وكيفية إعادة تأكيدها بأكثر الطرق فعالية. ويشمل ذلك جانبين: التسليم بالمعايير الأساسية وتحديد مبادئ ونهج للسياسة الغرض منها منح محتوى وفعالية لتلك المعايير. وفيما يتصل بالجانب الأول، لا مفر من أن تكون نقطة الإنطلاق هي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكل حق من الحقوق المحددة المعترف بها في العهد. وهناك عدة أسباب قوية تدعم هذا النهج:

(أ) فقد قامت حتى الآن نحو ١٣٠ دولة بالتصديق على العهد، والإنضمام اليه؛

(ب) ولهذا قبلت غالبية عظمى من حكومات العالم طوعيا مجموعة من الالتزامات القانونية الواجب التقيد بها فيما يتعلق بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ج) ومن ناحية قانونية كذلك فإن هذه الحكومات ملزمة بتقديم تقارير منتظمة لهيئة دولية للرصد مكلفة بمسؤولية رصد امتثال تلك الحكومات للالتزامات التي تعهدت بها؛

(د) وهذه الالتزامات نفسها أوردت بشكل معياري معمم والأمر متروك للمجتمع الدولي والدول نفسها لوضع المزيد من التفاصيل المتعلقة بالالتزامات المحددة التي تنبثق من كل واحد من الحقوق المذكورة

(بنفس الطريقة التي تم بها إعطاء مفاهيم مثل "المحاكمة العادلة" و "اتباع الإجراءات الواجبة" و "التعسف" و "المعاملة غير الإنسانية" محتوى محددا ومقبولا بشكل واسع في سياقات أخرى لحقوق الإنسان).

٢٠ - ومن المناسب، قبل النظر في مسألة التنفيذ والمتابعة، التساؤل عن الأسباب التي أدت الى تجاهل العهد الى حد كبير حتى تاريخه في سياق التنمية الاجتماعية وعن الأسباب التي تستوجب الآن استدراك هذا الإهمال. يتعلق السبب الأول بعنصر الجدل السياسي الذي أحاط بالجهود المبكرة، خاصة الثنائية منها، لتعزيز احترام حقوق الإنسان، فغالبا ما كان اعتماد هذه الجهود قليلا على المعايير المقبولة دوليا والإجراءات الدولية المناسبة، بل إنها أظهرت ميلا للثقة المبالغ فيها في فعالية الجزاءات. والسبب الثاني هو أن الالتزامات التعاهدية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كانت، حتى عقد واحد مضى أو ما يقارب ذلك، غير مقبولة إلا لدى أقلية من الدول الأعضاء. واليوم أصبحت ١٥٠ دولة أطرافا في اتفاقية حقوق الطفل وحدها وقد قامت أكثر من ١٧٠ دولة إما بالتصديق على واحدة أو أكثر من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان أو الانضمام اليها. ويتصل السبب الثالث بتأثير الحرب الباردة التي وضعت الجزء الأكبر من المناقشات العامة بشأن حقوق الإنسان في سياق من الجدل الإيدولوجي. وقد كان لهذا أثره على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتحديد لأن هذه كثيرا ما تم تصويرها بشكل غير صحيح على أساس أنها مسؤولية إما البلدان الشيوعية أو مجموعة من البلدان النامية دون غيرهما.

٢١ - وهكذا لم تعد الأسباب التي أفضت الى إحجام حجم عن الإشارة تحديدا لالتزامات حقوق الإنسان في مختلف استراتيجيات عقود التنمية، فضلا عن سياقات أخرى متعددة تتصل بالتنمية الاجتماعية صحيحة. وبدلا عن ذلك، تؤكد الالتزامات المدرجة في إعلان وبرنامج عمل مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان وفي طائفة بيانات أخرى صدرت حديثا بشأن السياسة الدولية (بما في ذلك الإعلان بشأن الحق في التنمية) أهمية إدماج حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية.

٢٢ - وفضلا عن ذلك، ففي حين أن المعايير الأساسية التي يجب أن تتجلى في نتائج عملية القمة الاجتماعية يمكن التعبير عنها من زاوية مفاهيم مثل "الاحتياجات الأساسية" و "الفقر المدقع" و "الأمن البشري"، فمن المؤكد أن الانتشار المستمر لمثل هذه المفاهيم على أمل شبه يائس بأن يؤدي وضع مفهوم جديد الى خلق واقع جديد سيفضي الى نتائج عكسية. وبدلا عن ذلك، فقد كان الوقت للعودة للأساسيات ولإعادة تأكيد هذه القيم الأساسية بلغة مقبولة للغالبية العظمى من حكومات العالم وهي قيم تنطوي على تمكين الجهات المعنية من أداء دورها وتعد هذه الإمكانية أعظم بكثير من أي من المصطلحات "الجديدة" التي تبدو (مؤقتا) للعديد من خبراء التنمية وكأنها لا تقاوم ولكنها، من وجهة نظر أولئك الذين يتم تجاهل أو انتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، ليست أكثر من شعارات براقة ولكنها غير معروفة لا تملك القدرة على التعبئة أو إحداث التحول.

٢٣ - ولذلك يقترح أن يؤيد إعلان مؤتمر القمة الهدف المتمثل في التصديق على العهد من قبل الجميع بحلول عام ٢٠٠٠ وأن تستخدم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحددة المعترف بها في العهد كإطار للجزء ذي الصلة الذي يتصل بالأهداف والمقاصد من برنامج العمل.

٢٤ - وفضلا عن ذلك، ونظرا للطابع المعمم نسبيا للعبارات التي صيغت بها الحقوق، سيكون من المفيد للغاية أن يحدد برنامج القمة أهدافا فرعية ومقاييس بعينها فضلا عن وسائل أخرى يمكن من خلالها زيادة تطوير محتوى الالتزامات الموضوعية التي تنبع من الحقوق.

٢٥ - وبالإضافة الى هذا البعد المعياري، يتمثل أهم تحد يواجه القمة الاجتماعية ليس في إعادة تأكيد الالتزامات عريضة تم الالتزام بها فعلا مرات عديدة في وثائق مثل الإعلان بشأن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي واستراتيجيات العقود الإنمائية الدولية الأربعة وإعلان مؤتمر العمل العالمي وقمة الطفل وإعلانات ألما آتا، وجومتين وفيينا وفي صكوك أخرى، وإنما التحدي هو بالأحرى الخروج بوسائل للتنفيذ والمتابعة تنجح في إعطاء محتوى لما قد يصبح بغير ذلك مجموعة مقولات خطابية رنانة تزيد من نزعة التشكك لدى المراقبين والمشاركين على السواء.

٢٦ - ولا مفر من أن تؤيد اللجنة التحضيرية على النحو الواجب المسؤوليات القائمة لمختلف وكالات وهيئات أسرة الأمم المتحدة المعنية برصد الالتزامات التي تضطلع بها فيما يتعلق بالجوانب القطاعية وغيرها من الجوانب المحددة من الإعلان، كما ستكون مطالبة بتعزيز دور لجنة التنمية الاجتماعية وربما المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا. ولا يتعارض أي من هذه الإجراءات مع إسناد دور أساسي للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في رصد الالتزامات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينص عليها برنامج العمل. وهناك عدة أسباب تؤيد اتباع هذا النهج:

(أ) فقد التزم نحو ١٣٠ دولة بتقديم تقارير على أساس منتظم عن مدى نجاحها أو فشلها في إعمال كل حق من الحقوق المسلم بها في العهد؛ بما في ذلك الحق في ظروف معقولة للعمل، وللأمن الاجتماعي وللغذاء وللمأوى والصحة وللتعليم والثقافة؛

(ب) واللجنة نفسها، رغم تكليفها بمسؤولية مهمة الرصد هذه، أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وترفع تقاريرها اليه، ولهذا السبب من الممكن أن توسع ولاية اللجنة وتكيف لكي تأخذ في الاعتبار المهام الجديدة التي تنشأ من القمة الاجتماعية؛

(ج) وهذا وضع مثالي يتيح إمكانية الدمج الفعال للتنمية الاجتماعية والاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان ولحشد الجهود التعاونية للوكالات والهيئات المختلفة في سياق غير سياسي يمكن فيه للحكومات أن تبرهن على قبولها للمساءلة الفعلية فيما يتعلق بأهداف التنمية الاجتماعية.

٢٧ - ويمكن أيضا إيراد حجة إضافية ولكنها سلبية وهي أنه من غير المحتمل أبدا أن تتمتع أي هيئة أخرى بالامتياز الملزم قانونا الذي تتمتع به لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمساءلة الدول في هذا المجال. علاوة على ذلك، فإن إنشاء آلية منفصلة إضافية تتجاهل مسؤوليات اللجنة القائمة فعلا ستقود حتما الى ازدواجية في المهام وهو الشيء الذي التزمت المنظومة بتفاديه فضلا عن زيادة الأعباء على الحكومات والتي يطلب منها فعلا تقديم تقارير لعدد كبير جدا من المحافل الدولية. وتأخذ اللجنة في الاعتبار الكامل فيما يتعلق بعملها مساهمات كل هيئات الأمم المتحدة فضلا عن مساهمات المنظمات غير الحكومية والخبراء الآخرين.

٢٨ - ولذلك يوصى بأن تعهد القمة الاجتماعية بالمسؤولية الرئيسية فيما يتعلق برصد الالتزامات التي قبلتها الدول نتيجة لاجتماع كوبنهاغن الى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن تكيف ولاية وطرق عمل اللجنة تبعا لذلك حتى يتسنى لها الاضطلاع بهذه المسؤوليات.

- - - - -